

Distr.: General
15 February 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية
المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

رسائل متطابقة مؤرخة 13 كانون الثاني/يناير 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

لا بد لي من أوجه انتباهكم مرة أخرى إلى الحالة الحرجة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الناجمة عن السياسات والممارسات غير القانونية المتصاعدة التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني.

ونظرًا لغياب المساءلة، فإن التوسيع المنهجي والمتعمد والاستفزازي لمستوطنات السلطة القائمة بالاحتلال في أرضنا قد استمر للأسف في عام 2021. فبالأسف، أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي عن خطط لبناء 800 وحدة استيطانية إضافية في الأرض الفلسطينية المحتلة، مفتخرًا بذلك بلا خجل إذ قال: "يسرني الإعلان عن أننا سوف نبني 800 شقة جديدة في يهودا والسامرة، في مناطق تشمل نوفي نحما وتل مناشيه، حيث كانت تسكن الراحلة إستر هورغان. ونحن هنا لكي نبقي. ونواصل بناء أرض إسرائيل!"

كما وافقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي مؤخرًا على خطط جديدة للاستيلاء على أكثر من 1 000 دونم من الأراضي الفلسطينية المملوكة ملكية خاصة في قلقيلية، بشمال الضفة الغربية، من أجل بناء المستوطنات وتوسيعها. ومع دخول إسرائيل جولة أخرى من الانتخابات، يتضح تمامًا أن هذا الانتهاك الخطير للقانون الدولي ليس سوى مناورة خبيثة من جانب السياسيين الإسرائيليين لكسب أصوات الناخبين. وفي هذه "الديمقراطية" الإسرائيلية المزعومة، يبدو أن الاستعمار الاستيطاني والاحتلال العسكري هما المفتاح لتحقيق الانتصارات السياسية.

وفي الواقع، وعلى الرغم من المزاعم بأن إسرائيل "علقت" مخططاتها للضم بحكم القانون، فإن مشروعها للضم بحكم الأمر الواقع لا يزال مستمرًا دون هوادة في انتهاك خطير للقانون. وتُتخذ يوميًا على مرأى ومسمع من الجميع تدابير لحيازة مزيد من الأراضي الفلسطينية بالقوة، وهدم المنازل، والتشريد القسري



للمدنيين الفلسطينيين، وغير ذلك من الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون الدولي. كما أن إسرائيل لا تتوانى عن الاستيلاء على مزيد من الأراضي الفلسطينية من أجل بناء الطرق السريعة والأنفاق والجسور المخصصة حصراً للمستوطنين بهدف الربط فيما بين المستوطنات غير القانونية، إلى جانب مواصلة تفتيت المدن والبلدات والقرى الفلسطينية.

وبطبيعة الحال أصبح التوسع في المستوطنات يسير جنباً إلى جنب مع الزيادة في عدد المستوطنين غير الشرعيين، الذي ارتفع أسرع بأربعة أضعاف مقارنة بالارتفاع في عدد سكان إسرائيل خلال أقل من ثلاثة عقود. ويجب على المجتمع الدولي أن يدرك أن التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وطابعها ووضعها، تخضع لتغييرات شديدة وحادة في ظل غياب المساءلة عن هذه التدابير غير القانونية.

ونؤكد من جديد أنه سواء كان تنفيذ الاستيطان أو الضم يتم جزئياً أو كلياً، أو تدريجياً أو دفعةً واحدة، أو بحكم الواقع أو بحكم القانون، فإن المجتمع الدولي ملزم بالتصدي لذلك باتخاذ إجراءات جدية وملموسة استناداً إلى القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وتحمل إسرائيل عواقب أفعالها هو الشيء الوحيد الكفيل بوضع حد لهذا السلوك غير القانوني والتخريبي.

ويشمل ذلك السلوك القرار غير الإنساني بهدم المنازل والذي لا يزال المدنيون الفلسطينيون بموجبه يُحرمون من المأوى، حتى في خضم الجائحة. وفي انتهاك للتوجيهات والتوصيات الصحية الصادرة عن منظمة الصحة العالمية التي تتناول التباعد الاجتماعي والتزام المنازل، وفي انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني، هدمت إسرائيل، منذ بدء الجائحة، مئات المنازل الفلسطينية وشردت مئات الفلسطينيين في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، مستهدفةً في المقام الأول القدس الشرقية.

وفي عام 2020 وحده، أفاد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية هدمت 145 مبنى، بما في ذلك بناءان في القدس الشرقية ممولان من المانحين، ما أفضى إلى تشرد 361 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال. وبعد مضي أسبوع واحد من عام 2021، أفاد المكتب أن إسرائيل هدمت بالفعل 22 مبنى في القدس الشرقية، بما في ذلك أربعة مبانٍ مموله من المانحين، ما أفضى إلى تشرد 30 فلسطينياً، من بينهم نساء وأطفال.

وتواصل قوات الاحتلال أيضاً مضايقة المدنيين الفلسطينيين وتخويفهم والاعتداء عليهم بعنف في محاولاتها الرامية إلى طردهم من أراضيهم. ففي 7 كانون الثاني/يناير 2021، حاصر جنود إسرائيليون قرية المغير بالقرب من رام الله، ثم اقتحموها ومنعوا سكانها من الدخول إليها والخروج منها. وكثيراً ما تهاجم قوات الاحتلال والمستوطنون الاستعماريون هذه القرية التي يواجه قسم كبير من أراضيها احتمال المصادرة لتيسير توسيع المستوطنات غير القانونية المجاورة.

وفي اليوم نفسه، هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلية ثمانية مبانٍ سكنية في بيت إكسا، بالقرب من القدس، بحجة أنها شُيِّدت من دون تراخيص بناء صادرة عن سلطات الاحتلال، وهي تراخيص يكاد يستحيل حصول الفلسطينيين عليها. فوفقاً للمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية "كسر جدار الصمت"، رفضت إسرائيل نحو 99 في المائة من طلبات تصاريح البناء الفلسطينية على مر السنين، ضاربة بعرض الحائط احتياجات الفلسطينيين في مجالي التنمية والإسكان، بينما تدعم في الوقت نفسه توسيع مستوطناتها الاستعمارية غير القانونية وتزوّدها بالخدمات.

وبالإضافة إلى عمليات هدم المنازل على سبيل العقوبة، لا تزال الأماكن المقدسة ودور العبادة تشكل الهدف الرئيسي لسياسات إسرائيل وممارساتها غير القانونية. كما تشكل الحفريات الإسرائيلية الأخيرة بالقرب من حائط البراق، المعروف أيضا باسم الحائط الغربي، مثالا آخر على استنزافات إسرائيل وتدابيرها غير القانونية التي تمس بالحرم الشريف والمدينة القديمة بأكملها من خلال مواصلة مشاريعها التهودية ومحاولاتها طمس الطابع والهوية الإسلامية والمسيحية والعربية للمدينة. وهذه الأعمال الاستفزازية لا تنتهك القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة فحسب، بل تزيد أيضا من تأجيج الحساسيات الدينية، ويمكن أن تقضي إلى زيادة زعزعة الاستقرار في وضع هو بالأساس متوتر ومنتدع.

وخلال فترة الجائحة، كثفت السلطة القائمة بالاحتلال تدابيرها القمعية ضد المدنيين الفلسطينيين التي تتراوح بين هدم المنازل والغارات الليلية، ومن دعم عنف المستوطنين إلى التشريد القسري. وفيما يركز المجتمع الدولي على التغلب على جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وتأثيرها الشديد على الشعوب والمجتمعات والاقتصادات في كل مكان، فإن الاحتلال يستغل هذه الحالة بشكل صارخ، الأمر الذي يؤكد من جديد ليس فقط رفض إسرائيل للقانون الدولي، بل أيضا استخفافها الفج بالتحديات التي يواجهها عالمنا بشكل جماعي. بل إن إسرائيل تثبت المرة تلو الأخرى أنها تفضل السعي وراء مصلحتها الذاتية الضيقة وغير القانونية، ما يلحق ضررا بالغًا بحقوق الشعب الفلسطيني، واستقرار منطقتنا، وصلاحية القانون الدولي على الصعيد العالمي.

ومن واجب مجلس الأمن، وهو يرفض المحاولات التي جرت مؤخرا لتقييض القانون الدولي وتعددية الأطراف، أن يضمن صون القانون وتطبيقه. فاستمرار النقايس خطيرة سياسيا وغير مقبول أخلاقيا. ويجب مطالبة إسرائيل بوقف انتهاكاتها أو تحمل العواقب. فإسرائيل هي المذنبة، وليس المجلس الذي لا يفعل سوى ما يمليه عليه واجبه.

وبالإضافة إلى ذلك، يجب تذكير إسرائيل بالتزاماتها القانونية بكفالة صحة وسلامة جميع المدنيين الخاضعين لاحتلالها، دونما تمييز، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية المناسبة للمحتجزين والسجناء الفلسطينيين، بمن فيهم المصابون بكوفيد-19، الذين يواجهون إهمالا طبيا متعمدا كشكل من أشكال العقاب القاسية. وفي هذا الصدد، لا بد أن نشير إلى الوفاة المأساوية لشاب فلسطيني، هو محمد عايد صلاح الدين، البالغ من العمر 20 عاما، الذي كان مسجونًا في إسرائيل وتوفي هذا الأسبوع بسبب السرطان، بعد أشهر قليلة من إطلاق سراحه. وعلاوة على ذلك، أفيد أن ما لا يقل عن 191 سجينًا فلسطينيًا في السجون الإسرائيلية أصيبوا حتى الآن بكوفيد-19، وأن العديد منهم في حالة خطيرة، وأن إسرائيل تواصل توفير اللقاحات لسجلات السجن، بينما تحرم المعتقلين الفلسطينيين منها. ونكرر تأكيد مناشدتنا المجتمع الدولي أن يولي هذه المسألة اهتماما عاجلا وأن يعمل على كفالة احترام الالتزامات بإنقاذ الأرواح والسعي إلى المساءلة الفورية في حالة استمرار الانتهاكات.

كما أن تأثير الجائحة جعل الحالة أكثر سوءا في قطاع غزة، حيث أصيب نظام الرعاية الصحية بالشلل بسبب الحصار الذي تفرضه إسرائيل منذ 13 عاما والاعتداءات العسكرية المتكررة. ولا يختلف اثنان في أن إسرائيل تسيطر سيطرة كاملة على معابر غزة وحدودها، فضلا عن مجالها الجوي ومناطقها البحرية، وهذا ما يفرض عليها التزامات قانونية واضحة بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك كفالة الحصول على الأدوية والإمدادات الأساسية. ومن الواضح تمامًا أن إسرائيل لا تحترم هذه الالتزامات؛ إذ نراها تقتخر بحملة التطعيم التي تنفذها، رغم أنها تستثني منها الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي، بينما تقدم اللقاح لمستوطنينها في الأرض الفلسطينية المحتلة. وكما ذكرت منظمة العفو الدولية

في 6 كانون الثاني/يناير 2021، فإن "ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت السيطرة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة لن يتلقوا لقاخاً أو سيضطرون إلى الانتظار لفترة أطول، ما يوضح بشكل جلي سياسة التمييز المجحف الاسرائيلية".

ويجب مطالبة إسرائيل باحترام التزاماتها القانونية، وتحديداً، كما هو منصوص عليه في اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص مادتها 56 تحديداً على ضرورة أن يضمن المحتل واجب "اعتماد وتطبيق التدابير الوقائية اللازمة لمكافحة انتشار الأمراض المعدية والأوبئة".

وفي ظل التقاعس عن اتخاذ أي إجراء كان، تُثبت الجرائم والانتهاكات الإسرائيلية المستمرة أن السلطة القائمة بالاحتلال لا تولي أي اعتبار لرفاه السكان المدنيين الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها، ولا تحترم القانون الدولي، وعدم وجود نية لديها على الإطلاق لتحقيق الحل القائم على وجود دولتين، على خطوط عام 1967، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016). وفي حين أن إسرائيل تتصل بالاحتلال والقمع على السلام والعدالة، يجب على المجتمع الدولي أن يتجه نحو المسؤولية والمساءلة. وعلى وجه التحديد، يجب على مجلس الأمن أن يكون مخلصاً لمبادئه، من خلال التمسك بواجباته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في رفع هذا الظلم الجسيم وإنهاء هذا الاحتلال غير الشرعي على نحو عادل وتسوية هذا النزاع في نهاية المطاف. وإن استمرار التقاعس سيشكل مكافأة على التصرفات اللاأخلاقية لأولئك المعتصبين الذين يسعون إلى القضاء على أي فرصة لتحقيق سلام عادل.

وتأتي هذه الرسالة عطفاً على الرسائل السابقة البالغ عددها 703 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 4 شباط/فبراير 2021 (A/ES-10/849-S/2021/108)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض منصور

الوزير

المراقب الدائم